

Distr.
GENERAL

TD/B/49/12
20 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية

مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

عملاً بالولاية الحكومية الدولية المنصوص عليها في خطة عمل بانكوك، تصف مذكرة المعلومات الأساسية هذه بإيجاز الحالة الراهنة لبرنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة من منظور مصالح البلدان النامية واهتماماتها. وهي تركز على مجالات التفاوض الرئيسية، بما في ذلك الزراعة، والخدمات، والمنتجات غير الزراعية، والمعاملة الخاصة والمتميزة، والقضايا المتصلة بالتنفيذ. كما تسلط الأضواء على بعض التطورات الرئيسية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مناخ المفاوضات. وثمة من يقول بأن تحقيق التوازن المنصف في "التعهد الوحيد" الذي سيتم التوصل إليه عند نهاية عملية التفاوض سيكون حاسم الأهمية. أما إذا كان ذلك سيحدث أم لا فيتوقف إلى حد بعيد على الجهود المبذولة لأخذ المصالح الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بعين الاعتبار، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والمتميزة، وإتاحة المجال في السياسات العامة لمراعاة استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، والمساعدات التقنية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعية، وغير ذلك من أنواع الدعم لتلك البلدان والقطاعات التي قد تتأثر سلباً بالنتائج المتفاوض عليها. كما يتوقف الكثير على تسوية المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية.

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٤	أولا المجالات الرئيسية التي شملتها مفاوضات الدوحة
٢٢	ثانيا - عمل الأونكتاد
٢٢	ثالثا - الاستنتاجات

مقدمة

١ - تشتمل الأهداف الرئيسية للأونكتاد في ميدان التجارة الدولية، وفقاً لخطة عمل بانكوك^(١)، على ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي وعلى الاستفادة منه. وينبغي أن ينصب تركيز عمل الأونكتاد، في هذا السياق، على تحليل السياسات العامة والتوصل إلى توافق في الآراء من أجل تحديد معالم الأبعاد الإنمائية للنظام التجاري المتعدد الأطراف تحديداً أوضح.

(ب) دعم بناء القدرات في البلدان النامية لتمكينها بصورة تدريجية من أن تصبح أطرافاً فاعلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف من حيث الحصول على فوائد كاملة من تحرير التجارة، والتمتع بحقوقها المتعددة الأطراف، والامتثال لالتزاماتها المتعددة الأطراف.

(ج) أن يحدد، استناداً إلى البحوث والأدلة العملية وإلى تقييم الأثر الإنمائي، ما يترتب على القواعد التجارية المتعددة الأطراف، القائمة منها والناشئة، من آثار على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية.

٢ - وعليه، فإن قضايا التجارة الدولية (وخصوصاً أبعادها الإنمائية) التي تخضع للمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ما برحت تعالج في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. كما أن اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين المعنيين بمختلف القضايا المتصلة بالتجارة، بما فيها الزراعة، والسلع الأساسية، والمعارف التقليدية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمتطلبات البيئية، وسبل الوصول إلى الأسواق، وخدمات البناء، وخدمات الطاقة، وقانون وسياسة المنافسة، ومصالح المستهلك، ومكافحة الإغراق، إضافة إلى الأعمال التحليلية التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بشأن العديد من مواضيع التنمية المتصلة بالتجارة، قد أسهمت في بلورة المواقف الوطنية إزاء القضايا ذات الصلة، كما أسهمت في التوصل إلى فهم أفضل للأبعاد الإنمائية لمسائل محددة تتصل بالوصول إلى الأسواق وقواعد التجارة المتعددة الأطراف، بما فيها تلك الخاضعة للتدقيق في إطار المفاوضات الجديدة. وفي أعقاب اختتام مؤتمر الدوحة الوزاري، أوصت لجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية بأن "يستعرض مجلس التجارة والتنمية بانتظام التطورات والمسائل المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، والتي تهم البلدان النامية بشكل خاص"^(٢). وقد أيد المجلس هذه التوصية، واتفقت الدول الأعضاء على إجراء الاستعراض الأول، على النحو المحدد أعلاه، في الدورة التاسعة والأربعين للمجلس (٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).

٣- وتسعى هذه المذكرة إلى تناول أهم التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية والتي نشأت خلال العام الأول من المفاوضات في إطار برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، بغية تسهيل المداولات في إطار هذا البند من جدول الأعمال^(٣).

أولاً - المجالات الرئيسية التي شملتها مفاوضات الدوحة

٤- حاول إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري، في كافة الولايات التي تضمّنها تقريباً، أن يوجّه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة نحو التركيز على القضايا التي تهمّ البلدان النامية. وقد شمل هذا الإعلان أحكاماً قوية وواضحة بشأن تعزيز المعاملة الخاصة والتمايزة لصالح البلدان النامية بغية جعل الأحكام ذات الصلة أكثر دقة وفعالية وقابلة للتطبيق، إضافة إلى التشديد القوي على القضايا المتصلة بالتنفيذ التي تواجه البلدان النامية. وتم تحديد مواعيد نهائية صارمة في الإعلان وفي المقرر المتعلق بالقضايا والاهتمامات المتصلة بالتنفيذ بحيث يمكن التوصل في مرحلة مبكرة من المفاوضات إلى اتفاقات بشأن هذه القضايا المتصلة بالتنمية والتي لها أولوية عليا.

٥- إن إلقاء نظرة عامة على التطورات التي طرأت منذ بدء تطبيق برنامج العمل في مؤتمر الدوحة الوزاري^(٤) يبيّن أن المواقف المتباينة التي كانت أساس الحلول التوفيقية التي توصل إليها الوزراء قد عادت إلى الظهور في العديد من الحالات. وكثيراً ما أسفر ذلك عن مداولات استغرقت الكثير من الوقت حول القضايا الإجرائية ونطاق ولايات التفاوض، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتمايزة والمسائل المتصلة بالتنفيذ. والأهم من ذلك أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء قد أسفر عن عدم التقيد بالمواعيد النهائية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين المعاملة الخاصة والتمايزة لصالح البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فإن مفاوضات الدوحة قد أنجزت تقريباً المرحلة التنظيمية اللازمة وحددت مواعيد نهائية للمفاوضات الجارية بشأن الزراعة والخدمات والتعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية والقضايا الأخرى المزمع التفاوض حولها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٦- أما التطورات الرئيسية الأخرى التي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جو المفاوضات وشكلت اختباراً للثقة المتبادلة فيما بين المشاركين فقد شملت ما يلي:

- قيام الكونغرس الأمريكي بمنح رئيس الولايات المتحدة سلطة ترويج التجارة (في تموز/يوليه ٢٠٠٢)، مما يتيح للرئيس قدراً أكبر من المرونة في التفاوض حول الاتفاقات التجارية في إطار برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة وعلى عدة اتفاقات للتجارة الحرة الإقليمية (منطقة التجارة الحرة للأمريكتين والاتفاقات الثنائية مع شيلي وسنغافورة)، إضافة إلى توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم الذي تطبقه الولايات المتحدة؛

- توقيع مشروع القانون المتعلق بحماية المزارع والاستثمار الريفي في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢ بحيث أصبح قانوناً (اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٢)، وهو يسمح بزيادة مختلف الإعانات الزراعية إلى مبلغ إجمالي قدره ٧٣,٥ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة؛
- الخطط التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٢ فيما يتصل بإجراء استعراض آخر لسياسته الزراعية المشتركة؛
- البدء بتطبيق تدابير في الولايات المتحدة لحماية منتجات الفولاذ (في آذار/مارس ٢٠٠٢) والشروع بتطبيق إجراءات منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات المتصلة بهذه التدابير؛
- بطء وتيرة إزالة القيود المفروضة على المنسوجات والملابس وفقاً لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس، مما يترك الجزء الأعظم من التجارة المتأثرة بنظام الحصص، ل يتم تحريره بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛
- عدد من حالات تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما قرار المحكم في قضية الولايات المتحدة - المعاملة الضريبية لـ "شركات المبيعات الأجنبية" (آب/أغسطس ٢٠٠٢)؛
- المؤتمرات الرفيعة المستوى للبلدان النامية، كمؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (تموز/يوليه ٢٠٠٢) المعقود في نادي، فيجي، والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً (آب/أغسطس ٢٠٠٢) المعقود في كوتونو، بنن؛
- نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل مؤتمر تمويل التنمية المعقود في مونتيري (آذار/مارس ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

٧- وقد حدّد برنامج عمل الدوحة جدولاً زمنياً صارماً لاختتام المفاوضات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ باعتماد "تعهد وحيد" (حيث تشكل كافة أجزاء نتائج المفاوضات رزمة وحيدة ملزمة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية). وهي تشمل الأعمال التفاوضية وغير التفاوضية، على أن تجري المفاوضات في الدورات الاستثنائية لمختلف الهيئات تحت الإشراف العام "للجنة المفاوضات التجارية" و"المجلس العام". وسيُجرى "استعراض منتصف المدة" من جانب المؤتمر الوزاري الخامس الذي سيعقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وسوف يقرر هذا المؤتمر أيضاً موعد البدء بالمفاوضات، وذلك بعد التوصل إلى توافق صريح في الآراء فيما يتعلق بالطرائق، بشأن إطار متعدد الأطراف للاستثمار عبر الحدود، وإطار متعدد

الأطراف لتعزيز مساهمة سياسة المنافسة في التجارة والتنمية الدوليتين، واتفق متعدد الأطراف بشأن الشفافية في المشتريات الحكومية، والمفاوضات بشأن تيسير التجارة.

الزراعة

٨- تشكل الولايات التي أُقرت في الدوحة قوة دافعة جديدة للمفاوضات التي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٠ على النحو المنصوص عليه في "جدول الأعمال الأساسي". ويعيد إعلان الدوحة التأكيد على الهدف البعيد المدى لعملية إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية التي استُهلكت بإبرام اتفاق جولة أوروغواي، وهو يُلزم الأعضاء بإجراء "مفاوضات شاملة تهدف إلى: إدخال تحسينات كبيرة على سبل الوصول إلى الأسواق، وتخفيض كافة أشكال الإعانات التصديرية بهدف إزالتها، وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوّه للتجارة"^(٥). ومن الجدير بالذكر أن هذه الولايات تعيد التأكيد على ضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتميزة بالنسبة لصالح البلدان النامية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من كافة عناصر المفاوضات الزراعية، إلزامية ("تتجسّد في جداول التنازلات والالتزامات وكذلك، حسب الاقتضاء، في القواعد والضوابط التي سيتم التفاوض عليها"). وفعالة من حيث التطبيق ومكملة للاحتياجات الإنمائية.

٩- وبعد مؤتمر الدوحة الوزاري، ولدى اختتام المرحلة الثانية من المفاوضات (نيسان/أبريل ٢٠٠١ - آذار/مارس ٢٠٠٢)^(٦)، دخلت المفاوضات مرحلة تحديد "الطرائق" - أي الآليات الفعلية الخاصة بالتنازلات الجديدة إضافة إلى الالتزامات، بما في ذلك الأهداف العديدة - لإجراء المزيد من التحرير الزراعي. وعقد اجتماعان غير رسميين أحدهما بشأن سياسات المنافسة في مجال الصادرات، والآخر بشأن الوصول إلى الأسواق، وذلك في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على التوالي. ومن المزمع عقد أربعة اجتماعات أخرى ابتداء من منتصف أيلول/سبتمبر بهدف الاتفاق على الطرائق الشاملة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٠- ويمكن تلخيص السمات الرئيسية للمفاوضات التي جرت في عام ٢٠٠٢ على النحو التالي:

(أ) أظهرت المناقشات المتعمقة لأربع وعشرين قضية تقنية خلال المرحلة الثانية وجود تباين في الآراء يفوق ما يوجد من توافق - فيما بين البلدان المتقدمة، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وفيما بين البلدان النامية. غير أن هذه العملية كانت مفيدة في تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، بما في ذلك القدرة على تحليل القضايا ومواقف شركائها التجاريين.

(ب) انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أول جولة مفاوضات بشأن الطرائق المتعلقة بسياسات المنافسة في مجال الصادرات. وقد انصب التركيز هنا على الإطار الزمني للإلغاء التدريجي المحتمل للإعانات التصديرية، وهي عملية تأمل غالبية البلدان النامية باستكمالها ضمن فترة تنفيذ برنامج عمل الدوحة. غير أن أحد المجالات التي تثير

قلق العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، هو الأثر السلبي المحتمل للضوابط/المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن سياسات المنافسة في مجال الصادرات (بما في ذلك الإعانات التصديرية، والائتمانات التصديرية، والمعونة الغذائية، والضرائب على الصادرات) الذي قد يتعرض له الأمن الغذائي لهذه البلدان. وتم تناول هذه القضية، لكنه لم تقترح أية طرائق محددة لتلبية هذه الاحتياجات.

(ج) إن قضايا الوصول إلى الأسواق، التي كان من المزمع بحثها في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قد تثير جدلاً فيما بين البلدان النامية يفوق ما قد تثيره من جدل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالتخفيضات الكبيرة في التعريفات لصالح الدول الأولى بالرعاية، رغم أنها تحسّن فرص التجارة العالمية، يمكن أن تؤدي إلى خسارة فورية للحصة السوقية لبعض البلدان النامية بسبب تآكل الأفضليات التجارية^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، ثمة خلاف فيما بين البلدان النامية حول المستوى الأمثل لتحرير تعريفاتها الجمركية. فقد تولي بعض مجموعات البلدان النامية، لأغراض الأمن الغذائي والتنمية الريفية، الأولوية للإبقاء على التعريفات الجمدة المرتفعة بغية حماية مزارعيها المعرضين للتأثر في مواجهة المنافسة الدولية. وترى بلدان أخرى أن من شأن الحد من تخفيضات التعريفات من جانب البلدان النامية أن يقلل إلى أدنى حد المكاسب الناشئة عن التجارة بين الجنوب والجنوب، وهي المنطقة التي شهدت أكبر نمو في تجارة المنتجات الزراعية في السنوات الأخيرة.

(د) وفيما يتعلق بالتزامات الدعم المحلية، يتمثل محور تركيز المفاوضات في تحديد مقدار التخفيضات في الدعم المحلي المشوّه للتجارة. وبما أن معظم البلدان النامية لا تستخدم هذا الدعم المحلي ولا الإعانات التصديرية، فإن مقدار وتوقيت الامتيازات التعريفية التي تمنحها البلدان النامية قد يتوقفان على مقدار تخفيض أو إلغاء الإعانات المقدمة للمزارعين في البلدان المتقدمة.

(هـ) ويخضع نطاق المعاملة الخاصة والتمايزة الجديد لصالح البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء "إطار إنمائي"، لمناقشات مستفيضة في المفاوضات الجارية فيما يتصل بكل ركن من الأركان الثلاثة للاتفاق. ويتمثل الشاغل المشترك فيما بين البلدان النامية في تحديد أفضل طريقة لمعالجة الاحتياجات الإنمائية، من قبيل الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتنويع المنتجات، في الوقت الذي تحقق فيه التحرير الشامل لتجارة المنتجات الزراعية. غير أن الفوارق في مستوى التنمية الاقتصادية والقدرة على الإنتاج الزراعي فيما بين البلدان النامية قد جعلت من الصعب عليها التوصل إلى اتفاق على العناصر الفعلية الواجب إدراجها في الأحكام الجديدة المتصلة بالمعاملة الخاصة والتمايزة. فالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إضافة إلى تلك التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية مؤخراً، تدعو إلى اعتماد أحكام خاصة تراعي المشاكل المحددة التي تواجهها في المضي قدماً بتحرير التجارة الزراعية.

(و) إن أحد أهم الشواغل المتعلقة بالتنفيذ في مجال الزراعة ناشئ عن القرار الذي اتخذ في مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي قد يلحقها برنامج الإصلاح بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية، وهو القرار الذي انعكس في قرار مؤتمر الدوحة الوزاري بشأن القضايا والاهتمامات ذات الصلة بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، يوصي تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الذي شكلته اللجنة المعنية بالزراعة، والذي قدم إلى المجلس العام في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بتحسين سبل الوصول إلى التسهيلات الحالية التي يوفرها صندوق النقد الدولي بغية التخفيف من أعباء تكاليف استيراد المواد الغذائية الأساسية، وإجراء المزيد من الدراسة حول جدوى إنشاء مرفق إقراض مسبق لمستوردي الغذاء في القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية.

١١ - ولم تكن قد ظهرت حتى ساعة إرسال هذه المذكرة إلى المطبعة أية أوجه تقارب هام في مواقف مختلف الأطراف المتفاوضة. غير أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يعكفون، بصورة نشطة أكثر من أي وقت مضى، على إجراء مشاورات ثنائية بغية التوصل إلى طرائق تخدم مصالحهم المختلفة. ومن المتوقع أن تتكثف المفاوضات بشأن الطرائق وأن تتزايد طبيعتها التقنية بعد توزيع الاستعراض العام الذي سيعده الرئيس بشأن الطرائق المقترحة والذي سيتم تعميمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن يكون الدعم التقني والتحليلي المقدم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الأشهر المقبلة، موجهاً بحسب احتياجات البلدان وبحسب المنتجات.

المنتجات غير الزراعية

١٢ - اتفق الوزراء في مؤتمر الدوحة على الشروع في مفاوضات بشأن وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق بغية تخفيض أو إزالة الذرى التعريفية، وتساعد التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي تؤثر على جميع المنتجات، ولا سيما تلك التي تهم البلدان النامية. وفي حين أن التعريفات الصناعية المطبقة بصورة إجمالية تعتبر متواضعة، فإن الذرى التعريفية والتعريفات الجمركية المتصاعدة تطبق على نطاق واسع بصفة خاصة في مجالات التصدير التي تؤثر على البلدان النامية وقد تعتبر عقبة أمام جهودها الرامية لتوسيع نطاق إنتاجها وتجارتها وتنويعها. وتكتسب هذه التعريفات المرتفعة والمتصاعدة أهمية خاصة في القطاعات التي تستخدم اليد العاملة بكثافة، بما فيها المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية وعدد من المصنوعات الأساسية والأسمك والمنتجات السمكية وغيرها.

١٣ - ويساور بعض البلدان النامية قلق من أن يؤدي اضطرابها إلى تقديم تنازلات في المفاوضات الجديدة بشأن المنتجات الصناعية إلى الحد من نطاق برامج التنمية الصناعية فيها. غير أن إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري بمنح مهلة لهذه البلدان، بالنظر إلى أحكام المادة الثامنة والعشرين "مكرراً" من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤ فيما يتصل بعدم التقيد التام بالمعاملة بالمثل من جانب البلدان النامية. يضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما توجد ثغرة كبيرة بين المعدلات

التعريفية المطبقة والمثبتة لهذه البلدان، مما يوفر الحماية أيضاً إزاء أية تنازلات جديدة ذات شأن قد تقدمها البلدان النامية خلال المفاوضات^(٨).

١٤ - وثمة قضية تثير قلق عدد من البلدان النامية هي تآكل الأفضليات التعريفية كنتلك الممنوحة في إطار نظام الأفضليات المعمم، والترتيبات الخاصة الأخرى والاتفاقات التجارية الإقليمية. إذ من المحتمل أن تكون الآثار السلبية المترتبة على ذلك أشد وطأة على المستفيدين من الأفضليات الأوسع نطاقاً، مثل بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وأقل البلدان نمواً. وبالتالي فقد يكون من المفيد التحوط إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ النتائج التي سيتم التوصل إليها في نهاية المطاف من خلال المفاوضات الجديدة.

١٥ - وحتى منتصف عام ٢٠٠٢، لم يكن قد تم اتخاذ أية قرارات جديدة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالأهداف أو الطرائق المتعلقة بالمفاوضات حول المنتجات الصناعية. وسيستأنف هذا العمل على أساس طرائق التفاوض التي لم يتم البت فيها بعد.

١٦ - ولا تتوفر لدى العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً سوى قدرات محدودة على التحضير بصورة كافية لهذه المفاوضات المعقدة بشأن التعريفات، رغم ما ينطوي عليه نظام التعريفات من آثار كبيرة على سياساتها الصناعية وقدرة منتجاتها غير الزراعية على المنافسة.

الخدمات

١٧ - نوه الوزراء في مؤتمر الدوحة بالعمل الذي تم الاضطلاع به في المفاوضات التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في إطار المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وبوفرة الاقتراحات التي قدمها الأعضاء فيما يخص مجموعة واسعة من القطاعات وعدة قضايا أفقية، إضافة إلى تلك التي تتعلق بحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين. وأعادوا التأكيد على المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات (S/L/93) التي اعتمدها مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ بوصفها الأساس لمواصلة المفاوضات. وتنص الولاية الواردة في الفقرة ١٥ من إعلان الدوحة على إجراء مفاوضات بشأن التجارة في الخدمات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي لكافة الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، إضافة إلى تحديد العناصر الأساسية للجدول الزمني للمفاوضات بشأن الخدمات. وكان من المفترض تقديم الطلبات الأولية بشأن الالتزامات المحددة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وتقديم العروض الأولية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٨ - وقد دخلت المفاوضات الآن مرحلة جديدة سينصب التركيز فيها على المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق لا على المناقشات العامة بشأن المقترحات التي طرحت في الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة في الخدمات. وقد بدأت المشاورات الثنائية بشأن الطلبات المتصلة بإتاحة الوصول إلى الأسواق في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ولم تحدد

سوى قلة من البلدان النامية اهتماماتها القطاعية والمحددة واهتماماتها المتصلة بالطرائق، والحواجز أمام صادراتها أو تأثير طلبات البلدان المتقدمة على قطاعات الخدمات فيها. ومن أهم شواغل البلدان النامية ما يتمثل في تقييم الطلبات وصياغة طلباتها وعروضها هي، مما يشكل مهمة معقدة جداً حيث يتعين عليها أن تحدد بوضوح أهداف سياساتها الوطنية ومدى قدرة كل قطاع أو قطاع فرعي على المنافسة وأن تحدد أيضاً، في جملة أمور أخرى، المتسلسل الأمثل للخطوات التي يتطلبها التحرير، وقدرة الشركات المحلية على توفير الخدمات ذات الصلة وما إذا كانت هذه القدرة ستتأثر بصورة إيجابية أم سلبية من جراء تزايد المنافسة في الأسواق. ومن العناصر الأخرى لهذا التقييم ما يتصل بالأثر على الاستثمار والأثر على العمالة والحصول على واردات أفضل نوعية وأكثر كفاءة. ويتمثل أهم أوجه القصور التي تشوب عملية المفاوضات في عدم توفر البيانات والإحصائيات التي تحتاجها البلدان لإجراء تقييمات سديدة للمكاسب والخسائر، والفوائد والتكاليف. وتشكل آلية المشاورات المحلية التي تشمل كافة أصحاب المصلحة عنصراً هاماً في تحديد أهداف السياسات العامة الوطنية. وتعتبر القيود المفروضة على حركة موردي الخدمات عبر الحدود من بين أهم أوجه عدم التناسق التي تلزم معالجتها من خلال التزامات محددة من جانب البلدان المتقدمة.

١٩- وتثير المفاوضات حول الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية تحدياً هاماً بالنسبة للبلدان النامية في الجولة الجديدة من المفاوضات. فالبعد الاجتماعي للخدمات وتوفير الخدمات الأساسية على نطاق شامل يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لقطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل والخدمات الثقافية وخدمات الاتصالات. وتثير ضرورة التوفيق بين هذه المجموعة المعقدة من الأهداف وتلك الأهداف المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية والقدرة على التنافس على الصعيد الدولي معضلة للبلدان النامية خلال المفاوضات.

٢٠- ويسرّ التحليل المتواصل والفهم المتزايد لقضايا التجارة في الخدمات في البلدان النامية تحديد الممارسات المانعة للمنافسة التي تؤثر على عملية التحرير المتعددة الأطراف وعلى مصالح البلدان النامية بصورة خاصة.

٢١- وكان من المفترض أن تُستكمل المفاوضات المتعلقة بآلية التحوط للطوارئ بحلول آذار/مارس ٢٠٠٢. لكن التقدم المحرز لم يكن كافياً. وتم تأجيل الموعد النهائي إلى عام ٢٠٠٤. وأعربت البلدان النامية عن خيبة أملها إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المفاوضات بشأن تدابير التحوط للطوارئ، رغم أن المناقشات الدائرة حول هذه القضية كانت أكثر تعمقاً. وترى هذه البلدان أنه بدون وجود آلية من هذا القبيل، فإن قدرتها على تقديم التنازلات ستكون محدودة وكذلك استعدادها للقيام بذلك. ويعتبر التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف الصناعات المحلية ومعاملة المؤسسات التجارية التي يملكها الأجانب أمراً حاسماً الأهمية في قبول مثل هذه الآلية والمعاملة على أساس "الطريقة الرابعة" المتصلة بحركة الأشخاص الطبيعيين.

٢٢- وسيقتضي التنفيذ الفعال للمادتين الرابعة والتاسعة عشرة - ٢ توفر عنصرين تنفيذيين، هما تيسير الصادرات (أي تعزيز وصول صادرات البلدان النامية على أساس غير تبادلي إلى أسواق البلدان المتقدمة)، والقدرة على الاختيار في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالنهج الذي تعتمده البلدان النامية إزاء أسواقها هي (أي الحق في تنظيم الأهداف الإنمائية والسعي إلى بلوغها، والإبقاء على بعض الحواجز التجارية وتوفير الدعم المناسب لمقدمي الخدمات المحليين). وتدرك البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الحاجة إلى جعل عروضها في مجال الاستثمارات الجديدة ونقل التكنولوجيا مشروطة بشروط محددة من شأنها أن تحسن قدرتها على توريد الخدمات وقدرة هذه الخدمات على المنافسة. وتحتاج هذه البلدان إلى إجراء دراسات وطنية وبناء قدرة تفاوضية متينة بغية صياغة الشروط المناسبة التي يمكن ربطها بجداول التزاماتها الجديدة. وقد اقترح أيضاً أن يقوم مجلس التجارة في الخدمات بصورة منتظمة برصد تنفيذ كافة الإجراءات والتدابير المطلوبة لتنفيذ المادة الرابعة تنفيذاً فعالاً واقتراح اتخاذ إجراءات تصحيحية حسب الاقتضاء.

٢٣- ولم تسفر المناقشات الجارية حول تقييم التجارة في الخدمات منذ عام ١٩٩٩ عن اعتماد المجلس لأية استنتاجات، بما في ذلك بخصوص مساهمة اتفاق التجارة في الخدمات في زيادة مشاركة البلدان النامية. وتبين المبادئ التوجيهية بوضوح أن الهدف من التقييم هو تعديل المفاوضات في ضوء نتائج التقييم المتعلق بأغراض المادة الرابعة. وترد فيما يلي بعض المواضيع التي ظهرت في ما قدمته البلدان النامية من طروحات: (أ) سوف يملي الوضع الفريد لكل بلد وتيرة ومسار التحرير بما يتناسب مع ظروفه على أفضل وجه ممكن؛ (ب) ستضطر الحكومات في مناسبات معينة للأخذ بالمرونة في معالجة المشاكل التي لم تكن تتوقعها عند التزامها بمتطلبات التحرير؛ (ج) إن عدم وجود امتيازات معقولة، والحواجز الهامة أمام الصادرات، والقيود المفروضة على الواردات، هي عوامل تحرم البلدان النامية من جني أي ثمار في هذا المجال؛ (د) إن الفوائد الناشئة عن الخصخصة والتحرير لا تتحقق تلقائياً بل تتطلب شروطاً مسبقة معينة، بما في ذلك وجود إطار تنظيمي مناسب، وبناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع وقدرات تكنولوجية فضلاً عن السياسات المكملة؛ (هـ) ينطوي التحرير على تكاليف يتطلبها التكيف، وينبغي اعتبار ضمان الوصول إلى الخدمات العامة والأساسية أولوية عليا.

٢٤- وثمة مجال هام آخر للعمل يتصل بالمادة السادسة - ٤ فيما يتصل بضوابط التنظيم المحلي، وخصوصاً حق الأعضاء في تنظيم نشاط توريد الخدمات ضمن أراضيها واستحداث لوائح جديدة تنظم هذا النشاط بغية بلوغ أهداف السياسة العامة الوطنية. وبالنظر إلى أوجه اللاتناسق القائمة فيما يتعلق بدرجة تطور اللوائح المنظمة للخدمات في مختلف البلدان، فقد تم الاعتراف بالحاجة الخاصة للبلدان النامية لممارسة هذا الحق وذلك في دياجة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة ٧ من إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري تعيد التأكيد على الحق في التنظيم وعلى تطبيق لوائح جديدة تحكم توريد الخدمات. وتعتبر الإصلاحات التنظيمية ذات أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية، التي أكدت على أن وتيرة الخطوات التي يزمع أي بلد اتباعها في مجال التحرير

تحتاج إلى التكيف لتفادي تعريض قدرتها الإشرافية والتنظيمية للخطر. وتنشأ الصعوبات في هذا المجال عن عدة عوامل، بما في ذلك صعوبة تطبيق مفهومي الضرورة والتناسب على قطاع الخدمات، وعدم استعداد القائمين على التنظيم لترك أمر تحديد الضوابط على اللوائح التنظيمية المحلية للمفاوضين التجاريين، وضغوط المجتمع المدني الذي يهمله الأثر الاجتماعي المترتب على هذه الضوابط، ولا سيما المصلحة العامة وعلى توفير الخدمات الشاملة. وثمة حاجة أيضاً لوضع أحكام واضحة بشأن المعاملة الخاصة والتمايز في أي ضوابط مقبلة بشأن التنظيم المحلي. ومن شواغل البلدان النامية أيضاً القضايا المتصلة بالمرونة في إجراء الإصلاحات في مجال السياسة العامة/الإصلاحات التنظيمية والسعي لبلوغ أهداف السياسة العامة وتوفير الخدمات للجميع.

٢٥- وتتيح المفاوضات فرصة للبلدان النامية للحصول على التزامات ذات أهمية تجارية فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق وذلك في القطاعات وبالطرق التي تهمها، ولا سيما الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، ووضع معايير فعالة لتقييم تنفيذ المادة الرابعة. غير أن المجالات ذات الأولوية بالنسبة إليها تظل تتمثل في ترتيب تسلسل عملية إصلاح قطاع الخدمات ترتيباً صحيحاً، ومعالجة قيود التوريد، وتحديد أهداف سياستها العامة الوطنية، وبناء القدرات، بدلاً من مجرد التركيز على الوصول إلى الأسواق. أما الإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة لإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق ودعم الاستثمار وتدفقات التكنولوجيا في قطاعات الخدمات الرئيسية في البلدان النامية فستلعب دوراً حاسماً في ضمان التوصل إلى نتائج في صالح التنمية. ولا يقتصر أحد الهواجس الرئيسية للبلدان النامية على إمكانية الاستفادة القصوى من التدفقات التجارية فحسب بل والجوانب الإنمائية لهذه التجارة أيضاً، بما في ذلك مساهمتها في بناء قطاع سلع وخدمات قادر على المنافسة ورفع المستوى الإجمالي للتنمية على الصعيد الوطني إلى أقصى حد ممكن.

قواعد منظمة التجارة العالمية

٢٦- لقد تم تنظيم جدول أعمال فريق التفاوض المعني بالقواعد، وفقاً لإعلان مؤتمر الدوحة الوزاري، حول المواضيع التالية: مكافحة الإغراق، والإعانات والتدابير التعويضية، بما في ذلك الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، والاتفاقات التجارية. وقدمت البلدان المتقدمة والنامية العديد من المقترحات منذ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٧- ويبيّن عدد من المقترحات، بما فيها تلك المقدمة من عدة بلدان نامية، التحسينات المحددة لهذين الاتفاقين كما تبين، على نحو أعم، المجالات التي قد تستدعي الإيضاح أو التحسين. ويعكس بعض المقترحات، على وجه الخصوص، العمل الجاري بشأن قضايا التنفيذ المثارة في المرحلة التي أفضت إلى اجتماع الدوحة الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد أعربت عدة بلدان نامية عن قلقها إزاء انعدام الشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يخص أحكاماً معينة في إطار اتفاقي مكافحة الإغراق والإعانات. وثمة هاجس آخر يتعلق بالاختلالات التي تتصور هذه البلدان وجودها في كلا الاتفاقين بين التزامات البلدان المتقدمة والتزامات البلدان النامية. فهناك، على سبيل المثال،

دعوات لإجراء تغييرات في الالتزامات المتصلة بالإعانات المحظورة المطبقة على البلدان النامية والأحكام المتصلة بتمويل الصادرات والائتمانات التصديرية.

٢٨- ومن الممكن أن تصبح المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤ بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية قضية من القضايا الرئيسية في عام ٢٠٠٤ عندما تحرز بعض المفاوضات الإقليمية الجارية (مثل تلك المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي) بعض التقدم، بحيث تثار قضية توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية على نحو ملموس. كما أن وضع العديد من الترتيبات بين البلدان النامية ضمن الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية سيتوقف على ذلك الاستعراض وعلى أنواع الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والتمايزة التي قد يُنظر فيها في إطار مادة رابعة وعشرين جديدة.

جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس)

٢٩- اجتمع المجلس المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في آذار/مارس ٢٠٠٢ للشروع في العمل بشأن قائمة من المسائل التي أحالها إليه الوزراء في الدوحة. وشملت هذه المسائل جوانب محددة من حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والمؤشرات الجغرافية، وإمكانية الحصول على براءات الاختراع المتعلقة بالنباتات والحيوانات، والتنوع البيولوجي، والمعارف التقليدية، وإجراء استعراض عام للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا. وكان من بين المسائل الموضوعية الرئيسية التي تناولها البحث: (أ) الترخيص الإلزامي لصنع الأدوية متى كانت القدرات المحلية على إنتاجها معدومة في البلد الذي يحتاج إليها؛ و(ب) إمكانية تطبيق المؤشرات الجغرافية على المنتجات من غير الخمور والمشروبات الروحية. والمناقشات جارية حالياً ومن المقرر رفع توصيات إلى لجنة المفاوضات التجارية قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

٣٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مدّد المجلس المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى عام ٢٠١٦ الفترة الانتقالية التي لا يتعين خلالها على أقل البلدان نمواً حماية براءات الاختراع للمواد الصيدلانية، مضيفاً بذلك الصبغة الرسمية على الفقرة ٧ من إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة.

القضايا المتصلة بالتنفيذ والمعاملة الخاصة والتمايزة

٣١- أثارت البلدان النامية، منذ عام ١٩٩٩ والعملية التحضيرية لمؤتمر سياتل الوزاري، عدداً من القضايا والشواغل فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وقد جمّعت غالبية هذه الشواغل في "القرار المتعلق بالقضايا والاهتمامات المتصلة بالتنفيذ" الذي اعتمدته مؤتمر الدوحة^(٩). ويتضمن هذا القرار تفسيرات إلزامية لبعض قواعد منظمة التجارة الحالية إضافة إلى الولايات التفاوضية (ومواعيدها النهائية) بغية حل قضايا التنفيذ المعلقة.

٣٢- ومن الصعب في هذه المرحلة تقييم التقدم الذي أُحرز في ما يتعلق بقضايا التنفيذ لأن: (أ) القرار يشمل ١١ اتفاقاً (علاوة على العمل المضطلع به بشأن المعاملة الخاصة والتمايزة والذي يرد التعليق عليه أدناه) ويشمل كل اتفاق منها عدة "قضايا واهتمامات" لم يُبَيَّن فيها بعد؛ (ب) والعديد من القضايا هي قيد البحث حالياً من جانب الهيئات المختصة في منظمة التجارة العالمية وذلك بطريقة مجزأة وفي إطار عملية ما زالت جارية، وفقاً لمختلف المواعيد النهائية المحددة لها.

٣٣- غير أنه يمكن إبداء بعض التعليقات الجزئية مثلاً على القضايا التالية التي تمت دراستها منذ مؤتمر الدوحة:

(أ) فيما يتعلق بتنفيذ **الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس**: أعربت عدة بلدان نامية في تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن قلقها إزاء نقص التقدم المحرز فيما يخص جميع المقترحات الواردة في القرار. وتهدف هذه المقترحات إلى تسريع وتكثيف عملية تحرير التجارة الدولية في قطاع يتمتع فيه العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بميزة تنافسية واضحة، واستفادت فيه بعض البلدان الصناعية من الحماية أو من فترة انتقالية طويلة منذ اتفاق الغات لعام ١٩٤٧. وقد شمل قانون "هيئة ترويج التجارة" الذي اعتُمد مؤخراً في الولايات المتحدة أحكاماً محددة لضمان حماية قطاع المنسوجات الأمريكي (ولا سيما في حالة الواردات التي تستفيد من النظم التفضيلية الأمريكية والتي أضيفي على قواعد منشئها المزيد من الدقة). وينص قانون "هيئة ترويج التجارة" على إجراء تقييم للتعريفات المفروضة على المنسوجات والتي تم تثبيتها في منظمة التجارة العالمية من جانب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة بالمقارنة مع المعدلات التي تثبتها الولايات المتحدة وذلك قبل الموافقة على إجراء المزيد من التخفيضات. ومن جهة أخرى، يبدو أن موقف الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إحراز تقدم كبير في اتجاه تحرير التجارة في المنسوجات من خلال إلغاء الحصص بحلول عام ٢٠٠٥، ولكن مع الإبقاء على قواعد منشأ صارمة والاحتجاج بتدابير مكافحة الإغراق.

(ب) فيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فإن القرار بشأن قضايا التنفيذ يشمل ولاية تتمثل في **وضع آلية رصد معنية بنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً**^(١٠) لم يُتَّفَق عليها بعد. وكان ذلك أحد الشواغل الرئيسية في مجال التنفيذ التي أثارها أقل البلدان نمواً منذ مؤتمر سياتل.

(ج) ثمة قضية أخرى تتعلق بالتنفيذ وتنطوي على آثار عملية واسعة النطاق بالنسبة للمصدرين في البلدان النامية، وهي قضية مواءمة **قواعد المنشأ** غير التفضيلية كان من المفترض أن تُنجز بحلول نهاية عام ٢٠٠١ عملاً بالولاية المنصوص عليها في القرار. غير أن هذا العمل لم يُستكمل بعد.

(د) يتعلق بعض قضايا التنفيذ بأحكام الاتفاقات التي تتطلب **تقديم مساعدة تقنية محددة لمساعدة أقل البلدان نمواً على تنفيذ التزاماتها** - في مجال الحواجز التقنية أمام التجارة مثلاً. وقد يقوم المجلس العام بتقييم

قضايا التنفيذ هذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في إطار التقييم الإجمالي الأوسع نطاقاً للولايات المتصلة بالتعاون التقني وبناء القدرات المنصوص عليها في إعلان الدوحة.

(هـ) أما قضية التنفيذ الرئيسية المتصلة بالزراعة فتتصل بقرار مراكز الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي قد يلحقها البرنامج الإصلاحي بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية. وقد تم تناول هذه القضية في الفقرات ٨-١١ أعلاه إلى جانب الوضع الراهن للمفاوضات المتعلقة بالزراعة.

٣٤- وينص القرار المتعلق بالتنفيذ على عدة ولايات بشأن المعاملة الخاصة والتمايزة (في الفقرة ١٢ بشأن "المسائل الشاملة لعدة قطاعات"). وقد بدأت الدورات الاستثنائية للجنة التجارة والتنمية أعمالها، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بالنظر إلى الموعد النهائي المحدد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لتقديم التوصيات إلى المجلس العام. وتعين تمديد هذا الموعد النهائي إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويمكن تلخيص أهم التعقيدات التقنية والسياسية التي يتسم بها النقاش بشأن وضع أحكام المعاملة الخاصة والتمايزة موضع التنفيذ على الوجه التالي:

(أ) يرى بعض البلدان المتقدمة أنه يتعين أن تقوم هيئات منظمات التجارة العالمية ذات الصلة ببحث الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمايزة، في حين يعلق العديد من البلدان النامية أهمية جوهرية على أن تكون هيئة تفاوضية وحيدة (مثل الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والتنمية) هي الجهة المسؤولة عن قضية التنفيذ التي تشمل عدة قطاعات.

(ب) أصبحت عملية تحديد أحكام المعاملة الخاصة والتمايزة التي تعتبر "إلزامية" وتلك التي تعتبر "غير إلزامية" أكثر تعقيداً بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن معايير تصنيفها كما وردت من أمانة منظمة التجارة العالمية. وبالتالي فإنه لم يتحقق أي تقدم يذكر في تحديد أحكام المعاملة الخاصة والتمايزة التي تعتبر طبيعتها الإلزامية موضع جدل أو في وضع الأحكام الحالية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمايزة موضع التنفيذ.

(ج) أدخل بعض البلدان المتقدمة في النقاش مفهوم "التخريج" أو الاستبعاد التدريجي للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ هذه الأحكام.

(د) اقترح بعض البلدان النامية إنشاء "آلية رصد" لتقييم استخدام هذه الأحكام وأثرها على التنمية، لكنه لم يتم حتى الآن بحث أية مقاييس محددة للأثر الإنمائي.

(هـ) لم تحرر حتى الآن مناقشة الاقتراح الذي يدعو إلى اعتماد "اتفاق إطاري بشأن المعاملة الخاصة والتمايزة"^(١١).

٣٥- ولذلك، فإن مجمل العمل الذي تم الاضطلاع به حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن مسائل التنفيذ (وخصوصاً فيما يتعلق بالمنسوجات) والمعاملة الخاصة والتمايز لا يمكن أن يعتبر مرضياً في ضوء أهداف البلدان النامية والولايات الموضوعية المندرجة في برنامج عمل الدوحة. وكما سبق ذكره أعلاه، فإن قضية تقدير "القيمة الإنمائية" تزداد تعقيداً من خلال تشتت العمل المتعلق بالتنفيذ بين عدة هيئات تفاوضية والهيئات العادية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. كما أن هناك ميلاً واضحاً نحو التركيز على قواعد المعاملة الخاصة والتمايز التي تمثل الاستثناءات والفترات الانتقالية (مثل النهج "السلي") بدلاً من التركيز على قواعد المعاملة الخاصة والتمايز التي تهدف إلى تنمية القدرة التوريدية من خلال التزامات "إيجابية" بشأن التكنولوجيا والاستثمارات.

أقل البلدان نمواً

٣٦- حدد إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري عدداً من الولايات العامة والمحددة المتعلقة بوقف تهميش أقل البلدان نمواً وتحسين مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولهذه الغاية، قامت اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً والتابعة لمنظمة التجارة العالمية، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، باعتماد إطار عمل خاص^(١٢) يتمحور حول القضايا الأساسية التالية: (أ) سبل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛ (ب) مبادرة المساعدات التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ج) توفير الدعم، حسب الاقتضاء، للوكالات التي تساعد على تنويع قاعدة إنتاج وصادرات أقل البلدان نمواً؛ (د) القيام، حسب الاقتضاء وعلى النحو الذي يتصل بولاية منظمة التجارة العالمية، بإدراج ما ورد في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً من عناصر تتصل بالتجارة في صلب عمل المنظمة؛ (هـ) مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (و) انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية؛ (ز) متابعة قرارات وإعلانات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. ولم تسفر المناقشات الجارية في اللجنة الفرعية بعد عن أية نتائج جوهرية.

الاقتصادات الصغيرة

٣٧- اعتمد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في آذار/مارس ٢٠٠٢ وفقاً للولاية التي أقرت في الدوحة، برنامج عمل بشأن الاقتصادات الصغيرة. وتتم متابعة برنامج العمل هذا في دورات مخصصة للاقتصادات الصغيرة في إطار لجنة التجارة والتنمية. وقد تركزت الطروحات الأولية حول هذا الموضوع على تحديد القضايا المتصلة بالتجارة التي تم الاقتصادات الصغيرة في إطار مختلف اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

التجارة والاستثمار

٣٨- سلّم الوزراء في مؤتمر الدوحة بالحاجة إلى تعزيز المساعدات التقنية سعياً إلى تنفيذ تلك الولاية وأشاروا إشارة صريحة إلى الأونكتاد في هذا الصدد. واستجابة لهذه الولاية، اجتمع الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة

العالمية والمعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار لمناقشة القضايا المتصلة بالنطاق والتعريف والشفافية والأحكام الإنمائية وعدم التمييز والالتزامات السابقة لوضع نهج يستند إلى قائمة موضوعية على غرار ما اتفق عليه في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويزعم الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار أن يبحث في اجتماعاته المقبلة الاستثناءات وضمانات ميزان المدفوعات إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالمشاورات وتسوية المنازعات في مجال الاستثمار. ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ الفريق العامل في معالجة بعض المسائل ذات الصلة مثل التوازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة؛ والحق في تنظيم من أجل المصلحة العامة؛ الاحتياجات الإنمائية والتجارية والمالية الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ والصلات بالأحكام الأخرى لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات الثنائية والإقليمية الحالية في مجال الاستثمار. وستشكل مناقشات الفريق العامل أحد المدخلات لاتخاذ قرار محتمل بشأن الاستثمار في الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في عام ٢٠٠٣.

٣٩- واستجابة للولاية التي أقرت في الدوحة وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مشروعاً جديداً للمساعدة التقنية من أجل المساعدة في تنفيذ هذه الولاية بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية. ويشمل المشروع ثلاثة مجالات للأنشطة ناشئة عن العناصر التي حددها إعلان الدوحة. وهذه المجالات هي، حسب أولويتها، (أ) تحليل السياسات وتطويرها؛ (ب) بناء القدرات في مجال الموارد البشرية؛ (ج) بناء القدرات المؤسسية. وتم في إطار المشروع عقد عدد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات على المستويات الوطنية والإقليمية بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية.

التجارة وسياسة المنافسة

٤٠- اعترف إعلان الدوحة الوزاري بالحاجة إلى إطار متعدد الأطراف يعزز إسهام سياسة المنافسة في التجارة والتنمية على المستوى الدولي. واتفق الوزراء على إجراء المفاوضات بعد المؤتمر الوزاري الخامس استناداً إلى قرار يتم اتخاذه، بتوافق صريح في الآراء، فيما يتعلق بالطرائق التي تتبع في المفاوضات. كما اعترف بضرورة تعزيز المساعدة التقنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قرر الوزراء العمل بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة بما فيها الأونكتاد. وقد طُلب أن يضطلع الفريق العامل المعني بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وخلال الفترة الممتدة حتى الاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة بالمزيد من العمل لتوضيح المبادئ الأساسية، التي تشمل الشفافية، وعدم التمييز، وعدالة الإجراءات، والأحكام المتعلقة بالكراتلات الأساسية، فضلاً عن طرائق التعاون الطوعي ودعم التعزيز التدريجي للمؤسسات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية من خلال بناء القدرات. ويتوقع أن تؤخذ احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بعين الاعتبار الواجب مع توفير المرونة اللازمة لمعالجتها.

٤١ - ولذلك فإن ثمة حاجة إلى توضيح القضايا والشواغل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية بغية مساعدتها على إجراء تقييم أفضل للآثار المترتبة والحفاظ على مصالحها في أي مفاوضات محتملة تتعلق بإنشاء إطار متعدد الأطراف في مجال المنافسة. ويتعاون الأونكتاد في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع منظمة التجارة العالمية في تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية. وسوف تقوم أمانة الأونكتاد بإعداد تقارير تقدم إلى الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (في عام ٢٠٠٣) بشأن جملة مواضيع منها (أ) التعاون الدولي بشأن قوانين وسياسات المنافسة والآليات المستخدمة في ذلك؛ (ب) الطرق التي يمكن من خلالها تطبيق الاتفاقات الدولية المحتملة بشأن المنافسة على البلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعاملة التفضيلية أو المتمايزة، بهدف تمكين هذه البلدان من وضع وتنفيذ قوانين وسياسات للمنافسة؛ (ج) الأدوار المسندة إلى الآليات المحتملة للتوسط في المنازعات والترتيبات البديلة، بما في ذلك الاستعراضات الطوعية من جانب النظراء، وذلك في مجال قوانين وسياسات المنافسة. كما تنفذ أمانة الأونكتاد (بالإضافة إلى أنشطتها العادية في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات) برنامجاً مستمراً للدعم التقني في هذا المجال لصالح البلدان النامية، وذلك بالتعاون الوثيق مع أمانة منظمة التجارة العالمية.

التجارة والبيئة

٤٢ - يشتمل برنامج عمل الدوحة على إجراء مفاوضات بشأن قضايا تجارية وبيئية معينة فضلاً عن مواصلة عمل لجنة التجارة والبيئة، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت هناك أية حاجة لتوضيح قواعد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. وقد بدأت المفاوضات بشأن العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية وبعض الالتزامات التجارية المحددة التي تنص عليها اتفاقات بيئية متعددة الأطراف وتحرير تجارة السلع والخدمات البيئية.

٤٣ - كما يشمل برنامج عمل الدوحة مسائل تجارية وبيئية أخرى تهم البلدان النامية بشكل خاص، ولا سيما آثار التداير البيئية على الوصول إلى الأسواق، والعلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك ما يتصل بالمعارف التقليدية. وتتصل بهذا السياق أيضاً المناقشات الجارية في المجلس المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بشأن الفقرة ١٩ من إعلان الدوحة الوزاري. ويتوقع أن تقدم لجنة التجارة والبيئة تقريراً إلى المؤتمر الوزاري الخامس (المكسيك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) وأن "تقدم توصيات، عند الاقتضاء، فيما يتعلق بالعمل المقبل، بما في ذلك مدى استصواب إجراء مفاوضات"^(١٣) بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الواردة في الفقرة ٣٢ من الإعلان الوزاري.

٤٤ - كما سَلَّم إعلان الدوحة الوزاري بضرورة بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد بدأ الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة

من المشاريع الجديدة الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على رسم السياسات وعلى التفاوض بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالتجارة والبيئة.

التجارة والديون والتمويل

٤٥ - دعا إعلان الدوحة الوزاري إلى إنشاء فريق عامل معني بالتجارة والديون والتمويل (الفقرة ٣٦)، وقد قرر هذا الفريق العامل، في اجتماعه الأول المعقد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدء أعماله بأسلوب تعليمي. واجتمع الفريق العامل في تموز/يوليه ٢٠٠٢ لمناقشة مسألة الروابط بين التجارة والتمويل. ودعي الأونكتاد ومصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تقديم طروحاتهم بشأن هذا الموضوع. وقرر الفريق العامل أن يجتمع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لمناقشة الصلات بين التجارة والديون الخارجية^(١٤).

نقل التكنولوجيا

٤٦ - عملاً بالفقرة ٣٧ من إعلان الدوحة الوزاري، أنشئ الفريق العامل المعني بنقل التكنولوجيا برعاية المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وسيقوم الفريق العامل بدراسة العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا وتقديم توصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وقد اجتمع الفريق العامل مرتين قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٤٧ - ويشدد إعلان الدوحة الوزاري على مسألتين رئيسيتين: (أ) العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا؛ و(ب) الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضمن ولاية منظمة التجارة العالمية لزيادة تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية. أما فيما يتعلق ببرنامج عمل الفريق العامل فقد قدم اقتراحان حتى الآن. ويهدف الاقتراح الأول الذي قدمه ١٥ بلداً نامياً والذي يتضمن اختصاصات الفريق العامل، إلى دراسة قضايا نقل التكنولوجيا تحت خمسة عناوين فرعية عامة: أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتصلة بنقل التكنولوجيا، والعمل التحليلي، وتحديد مجالات التعاون التقني الممكن، والمجالات التي يمكن السعي فيها إلى تحقيق توافق في الآراء، والتعاون مع المنظمات الأخرى. أما الاقتراح الثاني الذي قدمه الاتحاد الأوروبي كبرنامج عمل، يهدف إلى الإسهام في مناقشة حول النهج الذي يتعين اتباعه فيشتمل، كخطوة أولى، على قيام أمانة منظمة التجارة العالمية بإعداد استعراض عام يشمل ما يلي: ١٠ عمل اللجان والأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ ٢٠ الاتفاقات والاتفاقيات والتفاهات الدولية القائمة أو غير ذلك من الوثائق ذات الصلة، بما فيها المواد التي أعدها منظمات دولية أخرى كالأونكتاد. وقد دعي الأونكتاد لاحقاً إلى تقديم عرض لأعماله المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

تسوية المنازعات

٤٨ - اتفق على عقد الدورة الاستثنائية لهيئة تسوية المنازعات بغية إجراء مفاوضات بشأن الإيضاحات والتحسينات الخاصة بالتفاهم حول تسوية المنازعات وفقاً لإعلان مؤتمر الدوحة الوزاري. ويمضي عمل هذه الهيئة قدماً على أساس اتباع نهج يشتمل على مسارين: تجري على المسار الأول مناقشة عامة للقضايا والأهداف موضع التفاوض؛ وتجري على المسار الثاني مناقشة موازية لمقترحات محددة مقدمة من الأعضاء. (وقد قدمت عشرة مقترحات قبل عطلة الصيف). ويتوقع أن يتحول تركيز عمل الدورة الاستثنائية، بصورة تدريجية، نحو مناقشة اقتراحات محددة في إطار المسار الثاني، ومن المتوقع أن يتسنى القيام في أواخر عام ٢٠٠٠ بإجراء مناقشات أكثر تركيزاً للقضايا المقترحة للتفاوض.

المشتريات الحكومية

٤٩ - سلّم وزراء منظمة التجارة العالمية، في مؤتمر الدوحة، بالحاجة إلى النظر في إمكانية اتفاق متعدد الأطراف بشأن الشفافية في المشتريات الحكومية والحاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال. وقد تجرى مفاوضات في هذا الصدد بعد انعقاد المؤتمر الوزاري المقبل بناء على قرار يتم اتخاذه بتوافق آراء صريح بشأن طرائق المفاوضات. وعملاً بالإعلان الوزاري، اجتمع الفريق العامل المعني بالشفافية في المشتريات الحكومية في أيار/مايو ٢٠٠٢ لمناقشة عدد من العناصر التي يمكن أن تشكل جزءاً من اتفاق متعدد الأطراف، وكان الغرض من الاجتماع أيضاً إطلاع الأعضاء الجدد على المستجدات. وسيجتمع الفريق مجدداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لإجراء المزيد من المناقشات بشأن العناصر المتبقية لبرنامج عمله.

التجارة الإلكترونية

٥٠ - تشمل الولاية التي أُقرّت في الدوحة على مواصلة برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي وُضع خلال المؤتمر الوزاري الثاني في عام ١٩٩٨. واتفق أيضاً على مواصلة اتباع الممارسة الحالية التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية على البث الإلكتروني. وفي عام ٢٠٠٢، عقدت لجنة التجارة والتنمية حلقة دراسية بشأن ما يترتب على التجارة الإلكترونية من آثار في الإيرادات، وخصصت حلقة أخرى لمناقشة قضايا التجارة الإلكترونية عقدت برعاية المجلس العام حيث تشكل التجارة الإلكترونية بنداً دائماً. وتتصل القضية الرئيسية التي تخضع لنقاش مستمر بتصنيف التجارة الإلكترونية. ويُزمع عقد اجتماع آخر في أواخر عام ٢٠٠٢.

تيسير التجارة

٥١- اتفق الوزراء، في إعلان الدوحة الوزاري، على بدء مفاوضات بشأن تيسير التجارة بعد عقد المؤتمر الوزاري لعام ٢٠٠٣ وذلك بناء على قرار يتخذ في ذلك المؤتمر بتوافق آراء صريح بشأن طرائق تلك المفاوضات. وإلى أن يتم ذلك، سيستعرض مجلس تجارة السلع التابع لمنظمة التجارة العالمية الجوانب المتصلة بالمواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤ ويقوم، عند الاقتضاء، بتوضيح وتحسين هذه الجوانب وتحديد احتياجات وأولويات الأعضاء في مجال تيسير التجارة، ولا سيما احتياجات وأولويات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتركزت المناقشات على طائفة من العروض الوطنية بشأن التجارب القطرية، وعلى عروض قدمتها منظمات دولية وأمانة منظمة التجارة العالمية، ومن المواضيع التي تم بحثها حتى الآن نشر وإدارة اللوائح التجارية (المادة العاشرة من اتفاق الغات) والرسوم وإجراءات المعاملات (المادة الثامنة من اتفاق الغات).

التعاون التقني وبناء القدرات

٥٢- نص إعلان الدوحة على ولاية بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات كما أقر الاستراتيجية الجديدة الخاصة بتعاون منظمة التجارة العالمية التقني من أجل بناء القدرات والنمو والتكامل. وعلى أساس هذه الاستراتيجية، تمت صياغة "خطة المساعدة التقنية السنوية المنسقة لأمانة منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٢" التي أقرها الأعضاء ووافقوا على تنفيذها. وتصنف الخطة المنسقة أنشطة المساعدة التقنية في ثماني فئات يجري ضمنها تقديم المساعدة التقنية. وهذه المجالات هي: (أ) الإدماج والإطار المتكامل، (ب) التنفيذ، (ج) تعزيز قدرات التفاوض، (د) بناء القدرات في مجال السياسة التجارية، (هـ) الانضمام، (و) غير المقيمين، (ز) أدوات تكنولوجيا المعلومات، (ح) تحديث أدوات المساعدة التقنية. وتم تأمين تمويل الخطة من خلال موافقة الأعضاء على الصندوق الاستثماري العالمي لبرنامج التنمية المنبثق عن مؤتمر الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتلت ذلك عملية تعبئة الأموال اللازمة في مؤتمر للتبرعات عقد في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥٣- وتقدم منظمة التجارة العالمية مساعدتها التقنية أيضاً عن طريق البرامج المشتركة مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل مركز التجارة الدولية والأونكتاد من خلال البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية والوكالات الست المنفذة للبرنامج المتكامل^(١٥). وقد أوعز مؤتمر الدوحة الوزاري إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بأن يجري مشاورات واسعة بشأن أساليب تعزيز وترشيد الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية.

ثانياً - عمل الأونكتاد

٥٤- وُضع "برنامج العمل الإيجابي" للأونكتاد بعد المؤتمر الوزاري الأول الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وذلك لمساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية. وتم تكثيف هذه الجهود في الفترة الممتدة إلى المؤتمر الوزاري الثالث الذي عقد في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وكذلك خلال التحضيرات لمؤتمر الدوحة. وتم توسيع نطاق هذه الأنشطة وفقاً للولاية المحددة بموجب خطة عمل بانكوك. وتم، على وجه الخصوص، إطلاق برنامج الدبلوماسية التجارية من جانب الأمين العام للأونكتاد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بوصفه برنامجاً لصالح كافة البلدان النامية ويشمل كافة المواضيع التجارية، تكمله برامج محددة بشأن مواضيع وقضايا محددة (مثل البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية) ومن أجل مجموعات فرعية من البلدان (مثل بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبالمثل، فقد تم تعزيز العمل الجاري في مجالات أخرى من قبيل المعلومات التجارية وتحليلها، وسياسات المنافسة، والتجارة والبيئة والتنمية، والسلع الأساسية، بغية الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية. ودأب الأونكتاد منذ مؤتمر الدوحة الوزاري على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لمساعدتها على تقييم نتائج برنامج عمل الدوحة وتطوير القدرات المؤسسية والمعارف التقنية المناسبة لتعزيز تنمية تجارتها ورفاهها الاقتصادي. ويقدم الأونكتاد الدعم أيضاً إلى البلدان النامية في المفاوضات التجارية على المستويين الإقليمي والأقاليمي، وفي ضمان التماسك بين هذه المفاوضات وبرنامج العمل الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وتُكمّل هذه الأنشطة بالتحليل الذي تجريه أمانة الأونكتاد للقضايا التي تهم البلدان النامية بصورة خاصة في مفاوضات الدوحة، ولا سيما في مجالات الزراعة والخدمات ووصول منتجاتها غير الزراعية إلى الأسواق.

٥٥- وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قدم الأمين العام للأونكتاد إلى لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في دورتها السادسة "خطة الأونكتاد للمساعدة التقنية وبناء القدرات لما بعد مؤتمر الدوحة". وقد وُضعت هذه الخطة على أساس مشاورات مع عدد من البلدان ويتم تنفيذها حالياً باستخدام موارد خارجة عن الميزانية.

٥٦- ويمكن لدور الدعم الذي يضطلع به الأونكتاد أن يتعزز إلى حد كبير إذا مُنحت المنظمة، إلى جانب المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مركز مراقب في الهيئات التفاوضية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً - الاستنتاجات

٥٧- لقد استطاعت البلدان النامية حتى الآن أن تشارك مشاركة فعالة في مفاوضات الدوحة. وقدمت هذه البلدان العديد من المقترحات وغيرها من الطروحات في كافة الهيئات التفاوضية. وهي تشمل مقترحات عديدة

سليمة تقنياً وتعبر عن المصالح والاهتمامات الفردية و/أو الجماعية للبلدان النامية. غير أنه في أعقاب المفاوضات، أخذت المهام المتعلقة بتحليل المواقف التي أعرب عنها الآخرون، ووضع الأفكار وصياغتها بلغة تفاوضية مناسبة، وتنسيق المواقف الوطنية داخل البلدان، تلقي أعباء ثقيلة على كاهل البلدان النامية، رغم جهود التعاون التقني التي يبذلها عدد من الوكالات.

٥٨- وفي هذه المرحلة من المفاوضات، يجري الاضطلاع بقدر كبير من العمل التقني. وقد تم إحراز تقدم إيجابي بين، وإن كان مرحلياً في بعض المجالات، لا سيما في مجالي الخدمات والزراعة اللذين بدأت فيهما المفاوضات في عام ٢٠٠٠ في إطار جدول الأعمال "الأساسي" المتفق عليه في نهاية جولة أوروغواي. غير أن هذا التقدم بطيء أو منعدم في المجالات الأخرى، ويعزى ذلك جزئياً إلى صعوبات تقنية، بما فيها اكتظاظ جداول أعمال الاجتماعات فضلاً عن صعوبة التوفيق بين مواقف متضاربة أحياناً. وهناك أيضاً، كما هو الحال دائماً، بُعد تكتيكي يتمثل في أن المتفاوضين لا يرغبون في الكشف عن مواقفهم إلى أن يصبح التوازن بين القطاعات وبين المواضيع أكثر وضوحاً. وقد تكون التدابير التي اتخذها بعض البلدان المتقدمة مؤخراً في مجال السياسة العامة قد أثرت تأثيراً سلبياً على مناخ المفاوضات، غير أن البيئة الاقتصادية الراهنة الضعيفة تحتم اختتام المفاوضات بنجاح.

٥٩- وليس من الواضح بعد ما إذا كان برنامج عمل منظمة التجارة العالمية الحالي المتفق عليه في الدوحة سيحقق أهدافه الإنمائية أم لا. وسوف يكون تحقيق توازن عادل في إطار "التعهد الوحيد" أمراً بالغ الأهمية. وسيتوقف ذلك إلى حد كبير على الجهود الرامية إلى مراعاة الاهتمامات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتمايز، والفترات الانتقالية، والمساعدة التقنية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعية وغير ذلك من أشكال الدعم للبلدان والقطاعات التي قد تتأثر تأثيراً سلبياً بالنتائج المتفاوض عليها. ويتوقف الكثير أيضاً على حل المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

٦٠- وقد حدد الدكتور سوباشاي بانتيشباكدي، المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية، أربعة مجالات رئيسية من مجالات المسؤوليات يأمل أن يتم التعامل معها باعتبارها من الأولويات، بالإضافة إلى الانتقال بمفاوضات الدوحة إلى المرحلة الجوهرية. وتشتمل المجالات الأربعة على إجراء تغييرات لمساعدة الدول الأعضاء على حل منازعاتها التجارية، وزيادة المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية، وإصلاح إجراءات صنع القرارات على المستوى الداخلي، وزيادة التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الأونكتاد^(٦).

٦١- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أيضاً أن الأمين العام للأمم المتحدة، قد رسم في تقريره الذي يحمل عنوان "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" الذي قدمه إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، استراتيجية تتألف من ست نقاط من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: "١ كفالة امثال البلدان المتقدمة امتثالاً تاماً للالتزامات التي تعهدت بها في إطار جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية

المتعددة الأطراف بتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛^{٢٢} كفالة حدوث تحسن كبير في فرص وصول منتجات البلدان النامية الزراعية إلى أسواق البلدان المتقدمة؛^{٢٣} إزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة في مجال الصناعة التحويلية، لا سيما في قطاع المنسوجات والملابس؛^{٢٤} توفير قدر محدود من الحماية لفترة زمنية محددة للصناعات الجديدة التي تقيمها البلدان التي تمر بالمراحل المبكرة للتنمية؛^{٢٥} بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لأغراض المفاوضات التجارية وتسوية المنازعات؛^{٢٦} كفالة أن تكون الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية جولة تنمية حقاً^(١٧).

٦٢- وتظل أمانة الأونكتاد ملتزمة التزاماً تاماً بتحقيق هذه الأهداف، وهي على استعداد لتنفيذ أية توجيهات إضافية قد يحددها مجلس التجارة والتنمية في هذا الصدد.

الحواشي

(١) دعت الجمعية العامة في الفقرة ٨ من قرارها ١٨٣/٥٥ الأونكتاد أيضاً إلى مواصلة تقديم الدعم التحليلي والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، لتمكينها من الاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

(٢) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السادسة، TD/B/EX(28)/4-TD/B/COM.1/49.

(٣) تستند هذه المذكرة إلى التقرير المقبل للأمين العام للأمم المتحدة بشأن "التجارة الدولية والتنمية"، الذي أعدته أمانة الأونكتاد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٨/٥٦.

(٤) للاطلاع على مناقشة شاملة للقضايا المدرجة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، انظر الأونكتاد (٢٠٠٢)، "تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢"، الفصل ٢، "النظام التجاري المتعدد الأطراف بعد الدوحة" منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.D.2، نيويورك وجنيف.

(٥) الفقرة ١٣ من إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري.

(٦) تشمل ٢٤ قضية تقنية يتوجب بحثها بحثاً متعمقاً.

(٧) مما لا شك فيه أن مشكلة مشاهمة ستنشأ في المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية.

الحواشي (تابع)

(٨) تنشأ هذه الفجوة عن التخفيضات التي أجريت على التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية في إطار الإصلاحات الأحادية الجانب (أو المستقلة) التي أجرتها البلدان النامية على مدى عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة خلت.

(٩) تم تجميع القضايا والشواغل الأخرى في الوثيقة Job(01)/152/Rev.1 التي وزعتها أمانة منظمة التجارة العالمية بعنوان "قضايا التنفيذ المتبقية" والتي أدرجت في برنامج عمل الدوحة عملاً بالفقرة ١٢ من إعلان الدوحة الوزاري. وتضطلع الهيئات الأخرى لمنظمة التجارة العالمية بولاية معالجة هذه القضايا وتقديم تقرير إلى لجنة المفاوضات التجارية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

(١٠) الفقرة ١١-٢ من القرار: "إذ يعيد التأكيد على أن أحكام المادة ٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة هي أحكام إلزامية، فقد تم الاتفاق على أن ينشئ المجلس المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة آلية لضمان رصد التطبيق التام للالتزامات قيد البحث. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم البلدان الأعضاء المتقدمة تقارير مفصلة قبل نهاية عام ٢٠٠٢ عن التطبيق العملي للحوافز التي تقدم للمؤسسات التجارية من أجل نقل التكنولوجيا عملاً بالالتزامات بموجب ٦٦-٢. وستخضع هذه التقارير للاستعراض من جانب المجلس المعني بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ويتم استيفاء المعلومات سنوياً من قبل الأعضاء".

(١١) الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة الوزاري.

(١٢) الوثيقة WT/COMTD/LDC/11، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٣) الفقرة ٣٢ من إعلان الدوحة الوزاري.

(١٤) استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٦، تم إعداد تقرير للأمين العام بعنوان: "أزمة الديون الخارجية والتنمية" (A/57/...) لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

(١٥) الوكالات هي: منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٦) انظر www.wto.org/English/news_e/news02_e/dgtranscript_03sep02_e.htm

(١٧) الوثيقة A/56/326، المؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الصفحة ٢٧.

— — — — —